

فأنا قدمت استقالتي من حيث الشكل، أما من حيث المضمون، فإن الجميع سواء في اللجنة التنفيذية للمنظمة أو في الشعب الفلسطيني يدرك أن مواقفنا التي قدمت للجانبين الأميركي والإسرائيلي بشأن القدس والحدود واللجوء والأمن والإفراج عن المعتقلين تستند بشكل كامل وكلي إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة ولم تخرج عنها قيد أملة“. وتابع متسائلاً ”هل تتوقع مني الاستمرار في مناصبي بعد خرق أمني بهذا الحجم؟“.

ورفض عريقات الخوض في كيفية حصول الخرق الأمني، مكتفياً بالقول ”إن الوثائق سرقت من أجهزة الكمبيوتر وهي مغلقة“.

وشدد عريقات على أن الاستقالة ترجع إلى الاختراق الأمني وليس إلى مضمون المفاوضات، وانطلاقاً من ذلك فأنا أدعو الفلسطينيين بشكل عام والشباب منهم بشكل خاص إلى زيارة موقع ”قناة الجزيرة“ الإلكتروني الذي توجد عليه وثائق المفاوضات، لكي يعرفوا حجم التحريف والتحريض الذي قامت به قناة ”الجزيرة“ بإخراج الأمور في هذه الوثائق عن سياقها.

وقال عريقات وهو الأكثر تضرراً من نشر ”الوثائق“ باعتباره المسؤول الأول عن ملف المفاوضات ”وأدعو الجميع إلى قراءة هذه الوثائق بشكل شمولي باستثناء الدس الذي حصل في واحد من المحاضر المزعومة، الذي يقول إنني قلت للأميركيين إن (الرئيس محمود عباس) أبو مازن، قد دبر 50 مليون دولار من رجل أعمال فلسطيني لمساعدة مير موسوي (زعيم المعارضة الإيرانية) لإنشاء إذاعة. وهذا طبعاً كذب وافتراء، وكذلك حول قطر والأردن“.

وأكد عريقات مجدداً أيضاً أنه لم يسئ إلى أي دولة عربية مهما كانت ولن يسيء لأي منها. ودعم موقفه هذا بالقول مجدداً ”إن الوثائق الرسمية والحقيقية التي قدمت للإسرائيليين والأميركيين مودعة لدى الجامعة العربية والأردن ومصر، ولدى الأشقاء في قطر وأقصد الشيخ حمد بن جاسم بن جبر رئيس الوزراء.. وهذه الوثائق تبين أننا نثمن دور الأشقاء العرب في السعودية ومصر والأردن وسورية وقطر لكونها رئيسة لجنة متابعة المبادرة العربية“.

## وثيقة رقم 38 :

بيان صحفي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية حول استلام الحكم في مصر وتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية<sup>38</sup>

13 شباط/ فبراير 2011

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعباً منه بهذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن ووفاءً بمسئوليته التاريخية والدستورية في حماية البلاد، والحفاظ على سلامة أراضيها، وكفالة أمنها، وإطلاعاً بتكليفه بإدارة شؤون البلاد يدرك إدراكاً واضحاً أن التحدي الحقيقي الذي يواجهه وطننا الغالي مصر يكمن في تحقيق عبر إطلاق كافة الطاقات الخلاقة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية، وتيسير سبل الديمقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التي عبر عنها شعبنا من خلال الأيام الماضية، بل وتتجاوزها لآفاق أكثر رحابة، بما يليق بمكانة مصر الذي سطر شعبها أولى سطور الحضارة الإنسانية على صفحات التاريخ.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤمن بإيمان راسخ بأن حرية الإنسان وسيادة القانون وتدعيم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية، واجتثاث جذور الفساد هي أسس الشرعية لأي نظم [نظام] حكم يقود البلاد في الفترة المقبلة، كما يؤمن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ذات الإيمان بأن كرامة الوطن ما هي إلا انعكاس لكرامة كل فرد من أفرادها والمواطن الحر المعتز بإنسانيته هو حجر الزاوية في بناء الوطن القوي، وانطلاقاً مما سبق وبالبناء عليه ورغبة في تحقيق نهضة شعبنا فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

- 1- تعطيل العمل بأحكام الدستور.
- 2- يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية.
- 3- يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أما [أمام] كافة الجهات في الداخل والخارج.
- 4- حل مجلسي الشعب والشورى.
- 5- [يتولى] المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.
- 6- تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الاستفتاء عليها من الشعب.
- 7- تكليف وزارة د. أحمد محمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.
- 8- إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات الرئاسية.
- 9- تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

والله الموفق والمستعان

التوقيع

المشير حسين طنطاوي

القائد العام للقوات المسلحة

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

## وثيقة رقم 39 :

بيان صادر عن جهات تطلق على نفسها شباب فلسطين تحت عنوان  
الشعب يريد إنهاء الانقسام<sup>39</sup>

13 شباط / فبراير 2011

أيها الشعب الفلسطيني البطل: لقد مر أسبوع على بيان نداء الوطن رقم "1" دون أن نسمع أي تعليق أو تصريح صحفي من القيادة السياسية لحركتي فتح وحماس، وكأنهم يقولوا لنا "أخبطوا